



أثر القراءات على الخلاف النحوي في كتاب الإنصاف لابن الأنباري

**The effect of Qur'anic readings on the grammatical dispute in Ibn Al-Anbari's book Al-Insaaf**

الباحث:

محمد نجيب رجب

Mohamad Najeeb Rajab

طالب دراسات عليا

جامعة الزهراء

**Ez-zehraa Universities**

[najeb555@gmail.com](mailto:najeb555@gmail.com)

<https://orcid.org/0009-0003-2617-4164>



## الملخص:

تبحث هذه الدراسة في القراءات القرآنية، وعلاقتها بالنحو والإعراب، وأثرها في تأسيس النحو وتقعيد القواعد، وتأثيرها على مسائل المنصوبات الخلافية التي عرضها أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، واعتمد الباحث المنهج الوصفي والاستنتاجي في دراسة هذه الدراسة، واقتضت طبيعة هذا البحث أن تكون في أربعة مباحث يسبقهما مقدمة، ويتلوها خاتمة وفهارس.

**الكلمات المفتاحية:** القراءات القرآنية، الخلاف النحوي -أبو البركات الأنباري- كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف- المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية- مسائل في المنصوبات.

## Abstract

This study examines the Qur'anic readings, their relationship with grammar and parsing, their impact on establishing grammar and the strictness of rules, and their impact on the issues of controversial prepositions presented by Abu Al-Barakat Al-Anbari in his book Al-Isaf fi Issues of Disagreement between the Basrans and the Kufans. The researcher adopted the descriptive and deductive approach in studying this study, and the nature of this study required This research will consist of four sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion and indexes.

## Keywords:

- the Qur'anic readings- Syntactic controversy -Abu Al-Barakat Ibn Al-Anbari  
-The Book of Alensaf in Matters of Controversy- The Basra school and the Kufic school -Manuscripts

## المقدمة:

الحمد لله نعمده، ونستعين به ونسترشده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله سيد الخلق والبشر.

## أهداف هذا البحث:

- بيان التأثير المتبادل بين النحو والقراءات القرآنية، وكيف ساهمت القراءات القرآنية في تطوير النحو وتقعيد القواعد.
- بيان أثر القراءات القرآنية على الخلاف النحوي في المسائل النحوية المتعلقة بالمنصوبات التي ذكرها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

## أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من بيان أثر القراءات على الخلاف النحوي (مسائل المنصوبات) في كتاب الإنصاف لابن الأنباري، الأمر الذي يربط النحو بالمنحى الديني والقرآني وأثره بذلك، وجمع الباحث هذه القضايا في كتاب واحد يرجع إليه طلاب العلم في دراساتهم حول هذا الموضوع بسهولة ويسر.

## منهج البحث:

اعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي التحليلي من حيث تناول المسائل المطروحة، والاستدلال منها على الجزئيات والأمثلة.

## إشكالية البحث:

ربط النحو بالقراءات القرآنية وتأثير ذلك على الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية في مسائل المنصوبات التي ذكرها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف،

## أثر القراءات على الخلاف النحوي في كتاب الإنصاف لابن الأنباري

### المبحث الأول: موقف النحاة من القراءات

إن سبب وضع النحو من قبل النحاة لا يعود إلى اللحن فقط، وإنما هو الخوف على الآيات القرآنية من أن تمتد إليها يد التحريف، ولم يكن ذلك يوم كان العرب مستقرين في بيئتهم الأولى، وعندما كانت دولتهم محصورة في بلاد الحجاز، بل كان ذلك يوم انتقل سلطان الدولة الإسلامية إلى بيئات غير عربية، وخضع لهذه الدولة أفواج عديدة من فرس وسريان وعبرانيين (شعبان، 2005).

وكانت البدايات الأولى لمحات لغوية تمثلت في ضبط النص القرآني على يد أبي الأسود الدؤلي، ولم يكن أبو الأسود في ضبطه للنص القرآني يراعي قواعد لغوية يعرفها، وإنما كان يراعي بالدرجة الأولى الكيفية التي تلقى فيها القرآن الكريم عن سببه.

غير أن هذا العمل كان نقطة البداية التي تبعتها خطوات حتى وصل النحو إلى صورته التي هو عليها الآن، حيث مضى العلماء في دراسة القرآن وفقهه وفقه منهجه، وراحت كل طائفة منهم تتجه اتجاهًا خاصًا في دراسته، فطائفة اتجه نشاطها إلى تصحيح القرآن عن طريق الرواية، وهي طائفة القراء، وطائفة راحت تدرس القرآن لتفهم الأحكام التي تضمنها، وطائفة اتجهت اتجاهًا لغويًا، فأخذت تعنى بإعراب نصوص القرآن، مستعينة برواية اللغة، ثم توسعت في ذلك فتناولت بالدراسة علل التأليف، وعلل الإعراب، وهي طائفة النحاة.

لقد وجد الباحث أن النحو كان وليد التفكير في قراءة القرآن الكريم، لأن أوائل النحاة كانوا من القراء، أو من عنوا بالدراسات القرآنية، فمن البصريين: عبد الله بن اسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن الكوفيين الكسائي، والقراء (المخزومي، 1958).

وأجمع المؤرخون كما وجد الباحث أن البصرة هي التي قام على أكتافها علم النحو، وقد اعتمدت هذه المدرسة على السماع من نبعين كبيرين هما: النقل عن القراء للذكر الحكيم، والسماع من الأعراب الخالص الذين يوثق بعريبتهم، ثم صنفوا هذه المادة إلى فصيح وأفصح، والفصيح ما هو مطرد شائع كثير، ومنه القليل، وجعلوا المطرد الكثير الشائع من الفصيح أصلًا يقاس عليه، ومن ضوابطهم تحري سلامة اللغة والسليقة عند العربي، أما الراوي يشترط فيه الصدق والضبط.

وننتج عن ذلك عدم اعتدادهم بالشاهد النحوي إذا لم يعرف قائله، أو رواه من لا يوثق به، واستبعدوا بعض القبائل بحجة مخالطتهم للأعاجم، ولم تختلف الكوفة كثيراً عن البصرة من حيث المنهج إلا في توسعهم بالسَّماع من جميع القبائل العربية، والاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقاً متواترها وشاذها، لأن ذلك مبني على منهجهم القائم على التوسع في الرواية والأخذ بمعظم ما ورد في اللغة، وأن مدرسة البصرة قللت من شأن الرواية، فأهدرت كثيراً من الروايات التي لم تخضع لأصولها وعدتها من الشواذ التي تحفظ ولا يقاس عليها، ويرى الباحث بأن هذه الصرامة بالمنهج قادتهم إلى نقد القراء وتضعيف قراءتهم ( محجوب، 2009).

ورأى الباحث أن صلة علم النحو بالقراءات علاقة وثيقة، والعلماء قد انتبهوا منذ وقت مبكر إلى ضرورة التوافق بين القراءة المروية والقاعدة النحوية، ولكنهم اختلفوا في تطبيق هذه المعادلة، فرأى بعضهم أن القاعدة النحوية هي المرجع المعتمد والأساس الذي يرد إليه كل خلاف، فما وافقه هو الصواب، وما خالفه فلحن إلا للضرورة الشعرية وغيرها، ورأى آخرون أن القاعدة وضعت في وقت لاحق، وكانت قاصرة على استيعاب جميع أنواع الكلام وأحوال اللغة لأسباب موضوعية، فليس من شأنها أن تكون مرجعاً وأساساً يحاكم إليه كل قول وتخضع له لغات العالم أجمعين.

وبذلك يكون اختلاف النحاة في القراءات القرآنية بين النظرية والتطبيق، فهم من حيث النظرية مقتنعون بأن كل ما ورد أنه قد قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أو شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل هذا الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، ويؤيد هذا الاتجاه في النظر للقراءات أن أغلب نحاة الجيل الأول من العلماء كانوا من المشاركين في الدرس القرائي، لكن النحاة لاحظوا عدم تحمل القراءة لقياس النحو وطريقة تدارس النصوص لأنها سنة متبعة لا تخضع لأحكام القياس والمناهج العقلية، فبدأ الانفصال بين النحو والقراءات وصار لكل علم منهما مجاله ورجاله ( شعبان، 2005)، وكان موقف النحاة من القراءات القرآنية موقفاً علمياً منهجياً يتفق وموقفهم مع سائر الأساليب اللغوية، التزموا فيه بمقاييسهم، فقبلوا منها ما وافقهم وأولوا وحفظوا ما تآبى عليهم، وأنَّ جِلَّ النحاة احترمو القراءات القرآنية وأجلها، قال السيوطي (1989):

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في

ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى.. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة. (ص. 68)

وموقف النحاة لم يكن واحداً تجاه القراءات القرآنية كما وجد الباحث، فكان كثير منهم يتصيد القراءات فيخطئونها تارة، ويضعفونها تارة أخرى، وتارة يؤيدونها، حتى طال الجدل بينهم وبين القراء، فكانت نظرة البصريين نظرة حيطة وحذر ولا يأخذون بها إلا نادراً، بينما كان الكوفيون يعتمدون على القراءات اعتماداً كبيراً، وكان بعض النحاة يعتقد أن بعض القراءات هي آراء تنبثق عن أصحابها، وهي غير متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويؤيد هذا رد الزمخشري لقراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايقين (الزمخشري، 1407هـ) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [القرآن الكريم، الأنعام: 137]، وقرأ ابن عامر وأهل الشام بضم الزاي، ورفع قتل، ونصب أولاد، وخفض شركائهم على أن قتل مضاف إلى شركائهم، ومعموله أولادهم ففيه الفصل بين المصدر وما هو مضاف إليه بالمفعول، قال النحاس: إن هذه القراءة لا تجوز في كلام ولا في شعر، وقال أحمد بن حمدان النحوي: إن قراءة ابن عامر هذه لا تجوز في العربية وهي زلة عالم، وقال قوم ممن انتصر لهذه القراءة: أنها إذا ثبتت بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهي فصيحة لا قبيحة (الشوكاني، 1414هـ).

ولم تقف معارضة بعض النحاة للقراءات الشاذة فقط، بل تعدتها إلى القراءات المتواترة (اللبيدي، 1398هـ)، حتى وصل بهم الأمر إلى الطعن في بعض القراءات الصحيحة، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، يذكر الباحث منها: أن الياء عند النحويين، إذا وليت ألف الجمع الذي على وزن مفاعل تقلب همزة، فإن لم تكن زائدة فلا تقلب (ابن عقيل، 1980)، ولما قرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش عن نافع وابن عامر في رواية (معائش) بالهمز من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [القرآن الكريم، الأعراف: 10]، وردها النحاة رغم أنها مروية عن ثقات، لأنها خالفت قاعدتهم (أبو حيان، 1420هـ)، رد أبو حيان على النحاة بأن منهج القراء حقيقة أقوم وأسلم من منهج النحاة، لأن القراء اشتروا لصحة القراءة ثلاثة شروط: صحة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وموافقته لرسم المصحف العثماني، وموافقته وجهاً من وجوه اللغة العربية (ابن الجزري، د. ت).

فالقراء عندهم سنة متبعة، يعتمد فيها على سلامة النقل وصحة الرواية، وكثير ما ينكر أهل العربية قراءة من القراءات لخروجها عن القياس، أو لضعفها في اللغة، ولا يحفل أئمة القراء بإنكارهم شيئاً، ومن العجب أن يذهب بعض النحاة بعد ذلك إلى تخطئة القراءة الصحيحة التي تتوافر فيها ضوابط القراءة الصحيحة لمجرد مخالفتها لقواعدهم النحوية التي

يقيسون عليها صحة اللغة، وبالتالي ينبغي أن تكون القراءة الصحيحة حكماً على القواعد اللغوية والنحوية، لا أن تجعل هذه القواعد حكماً على القرآن الكريم، لأن القرآن هو المصدر الأول لاقتباس قواعد اللغة (القطان، د. ت). وإن ما نسب إلى بعض النحاة كالقراء والمازني والزمخشري والمبرد من طعن في بعض القراءات القرآنية، ووصفها بالضعف والوهم والشذوذ، فهذا لا يمثل موقف النحاة جميعاً، وإنما هو موقف لبعض النحاة، ولا يدعو هذا الطعن أحرفاً معدودة، ولم يكن دافعهم من ذلك الطعن والتقصص، إنما كان دافعهم الرغبة في التحري والتثبت، ويبدو أن التعبير قد خائهم حين وصفوا بعض القراءات بهذه الأوصاف، ولو قالوا: هذه قراءة تخالف القياس، أو خارجه عن القاعدة (ضيف، 1992).

### المبحث الثاني: منهج البصريين والكوفيين في تناول القراءات

#### أولاً: منهج البصريين:

كانت مواقف النحاة البصريين من القراءات القرآنية ذو منهجية علمية تتجه إلى دراسة اللغة، واعتمد منهجهم في ذلك على السماع والقياس:

**1: فمنهجهم من حيث السماع:** أنّ المصدر الأول للغة عندهم يتمثل في القبائل العربية التي لم تختلط بغير العرب، فكما كانت القبيلة موعلة في البداوة، أو قريبة إلى حياة البداوة صحت لغتها وأخذوا عنها، وبنوا على لغتها القواعد، لأنّ الانعزال في كبد الصحراء يحفظ للغة نقاوتها، ويصونها من عبث التحريف والعجمة، إذ ينطق أهلها بالسليقة، وكان البصريون يفخرون على الكوفيين بهذه السمة، وهي الاعتماد على لغة البدو دون لغة الحضار (شعبان، 2005).

وكانوا يعتمدون على الرواية إذا ثبتت الثقة عندهم في راويها، وكونه من الحفظة الأثبات الذين يعتمد عليهم، فضلاً على اعتمادهم على الكثرة الفياضة من المسموع، التي تخول لهم القطع بنظائره، وتسلمهم إلى الاطمئنان إليه، في نوط القواعد به، وإلا عدوه مروياً لا يجوز القياس به (الطنطاوي، د. ت).

ولم يجمع النحاة البصريون اللغة بأنفسهم، لكنهم شاركوا فيها من لا عمل له في النحو، إذ كان جمع اللغة سابقاً لظهور هذا العلم، فهناك إذا القرآن الكريم الذي دون في الصحف وحفظته الصدور، وهو مجموعة لغوية غنية بالظواهر،

حافلة بالقواعد والأصول النحوية، ويقول الحلواني (د. ت): "ولكنه بملايساته يضطر النقلة إلى التثبت من الرواية والنقل الأمين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما كان يعوزهم أن يكون لهم رأي في اختلاف قراءات المقرئين الثقات، ليكون استنباطهم للقاعدة بعيداً عن الشك والظن" (ص. 20).

ويعد كتاب سيبويه مجمعاً للتراث النحوي في مرحلة زمنية «69هـ-86هـ»، ففي هذا الكتاب من تراث الخليل ويونس وعيسى وأبي عمرو والحضرمي إلى جانب ما استنبطه سيبويه، ويتجلى السماع في هذا الكتاب بما يحوي من المادة اللغوية المجموعة، ففيه «395» آية من القرآن، وفيه «1049» شاهد من الشعر، وفيه مالا يحصى من كلام العرب وأحاديثهم، ولم يكن سيبويه يأخذ كل ما يقع له من كلام العرب، وإنما كان منهجه أن يأخذه إما من أفواه الفصحاء من البداية، وإما من شيوخه الذين سمعوه من العرب، فتحدث مثلاً عن نصب المصادر التي تقع للدعاء، مثل: «سقياً لك»، فبين أنها قد ترد مرفوعة في الشعر، حيث يقول سيبويه (1988): "وهذا شبيهة رفعة ببيت سمعناه ممن يوثق بعربيته، يرويه لقومه، قال:

ذِيرِكْ مِنْ مَوْلى إِذَا نَمَتَ لَمْ يَنَمْ يَقُولُ الْخَنَا أَوْ تَعْتَرِكُ زَنَايِرُهُ" (ص. 313)

والبيت من البحر الطويل وليس له نسبة في الكتاب لسيبويه، وقال في موضع آخر: "ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها" (سيبويه، 1988، ص. 155).

وهذا في كتابه كثير، ومما نقله عن شيوخه وكلهم ثقة- ما جاء في حديثه عن انتصاب المصادر في غير الدعاء، مثل: حمداً وشكراً، إذا أجاز الرفع معتمداً ما نقله شيحه يونس بن حبيب، يقول: "زعم يونس أن رؤية بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً، وهو لبعض مذحج كما ورد في سيبويه (1988):

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي فَيْكَمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

البيت من البحر الكامل، البيت منسوب إلى ثلاثة شعراء، ولم يتفقوا على واحد منهم، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج ولم يعينه، والشاهد فيه: كلمة «عجب» فهي نكرة دلت على معنى التعجب، ولذلك جاز الابتداء بها، وكان ذلك مسوغاً لها.

**2: منهج البصريين في القياس:** كان القياس أهم ما يميز مذهب البصريين، وكانوا يعتدون به كثيراً، فحاولوا وضع اللغة تحت قواعد وقوانين حادة صارمة، والقياس كما عرّفه ابن الأنباري (1957):

" القياس في عرف العلماء هو تقدير الفرع بحكم الأصل.. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو: اعتبار الشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة" (ص. 93).

وقد بدأ القياس مبكراً على يد نحاة البصرة القدامى، قبل أن يظهر على مسرح الدراسة النحوية بعد ذلك، وكان عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي شديد التجريد بالقياس (ابن الأنباري، 1985)، ثم نمت بذور القياس على يد سيوييه حتى بلغ به الأمر أنه لم يقف عند استقرار الأمر الواقع، بل يفترض فروضاً نظرية ويعطيها أحكاماً خاصة (مذكور، 1952)، واستمد البصريون اللغة التي قاسوا عليها من:

- القبائل البدوية التي ابتعدت عن المؤثرات الأجنبية: فلم يأخذوا اللغة من كل القبائل العربية لأنّ القبائل لا تتساوى عندهم في الفصاحة.

- أشعار الجاهليين والمخضرمين: من منهج الدراسة النحوية في مدرسة البصرة الاعتماد على أشعار العرب الجاهليين والمخضرمين، يقول الرفاعي (2000): "وأشعار العرب التي يحتج بها محصورة في الطبقتين من الجاهليين والمخضرمين، أما الشعراء الإسلاميون كجرير والفرزدق، فأكثر النحاة على عدم جواز الاستشهاد بشعرهم" (ص. 279).

- القرآن الكريم وعلى الرغم من أنه لم يختلف أحد من النحاة في أنّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو، لأنه كتاب الله عز وجل، إلا أنّ البصريين استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بالقراءات القرآنية، إلا إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربي يؤيدها، أو قياس يدعمها، واستبعدوا كذلك في منهجهم الاعتماد على الحديث الشريف في تقعيد القواعد (مكرم، 1978)، وسار على دربهم بعض النحاة المتأخرين كالحسن بن الضايح وأبي حيان (البغدادي، 1997).

رأى الباحث أن منهج البصريين في الدراسة النحوية منهج تعوزه الدقة وينقصه الكمال، وذلك لأن المصدر الأول عندهم هو القبائل البدوية التي ابتعدت عن المؤثرات الأجنبية، وحصر اللغة العربية في سلامة بنائها، وصحة تراكيبها، ومثانة عباراتها، في قبائل معينة بجانب الصواب، وابتعد عن الحكمة.

ومن أخطاء المدرسة البصرية أيضاً، إبعادهم القراءات القرآنية عن مجال الدراسة النحوية، وبهذا الإبعاد حرموا النحو من مصدر كبير كان من الممكن أن تبني في ضوئه القواعد، وتحرر الأصول، وعلى الرغم من أنّهم أخذوا

ببعض القراءات، ولكن لم تكن لوحدها، فكان معها من الأدلة ما يسندها ويدعمها ويعزز الأخذ بها، يقول السيوطي (2006) في نقده للبصريين في هذه القضية:

" كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحزمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية" (ص. 69).

فالكثير من المسائل النحوية كان من الممكن أن تقوم على القرآن وحده، لأن وجه الاستشهاد بها واضح لا يحتاج إلى مناقشة، والأدلة كثيرة، وعرض الباحث مثلاً واحداً كدليل على ذلك: جمهور البصريين يمنعون أن يتقدم خبر ليس عليها، قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقاً، والجامع بينهما الجمود، مع أنه يجب أن يترك القياس في هذا الموضوع مع وجود الآية القرآنية التي تنطق بالجواز، وأجاز قدماء المصريين والفراء، وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين تقديم الخبر عليها (الوقاد، 2000)، بدليل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [القرآن الكريم، هود: 8]، وحرّم البصريون اللغة أيضاً مورداً لغوياً كبيراً، وهو الحديث الشريف، ومن أخطائهم اعتدادهم بالمنطق والعقل، وتجنبهم الرواية والنقل، و كان يود أن يسير البصريون على منهجهم الدقيق في جمع الشعر العربي ونسبته إلى قائله قال الجرمي: " في كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتاً سألته عنها، فعرف ألفاً ولم يعرف الخمسين" (الجرمي، كما ورد في الراجعي، 2000).

كان البصريون يعتمدون على المنطق في دراساتهم النحوية، الأمر الذي جعل مقاييسهم مضطربة، ومنطقهم مختلاً، لأن اللغة لا تخضع لحتمية المنطق الذي يصنع المقدمات لاستخلاص النتائج، والدليل على ذلك أن النحاة العرب يقسمون التأنيث إلى مؤنث حقيقي ومجازي، ولكل منهما أحكامه اللغوية، ومع هذا فإن اللغة تقبل نصوصاً مثل: المرأة الحامل، والكاعب، والناهد والمرضع، وقد ذكّر الله تعالى الطاغوت في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [القرآن الكريم، النساء: 60]، وأنث في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [القرآن الكريم، الزمر: 17] (مكرم، 1978).

ويعلق السيد (د. ت) على قياس البصريين: صحّ قياس البصريين، بل كان أصحّ الأقيسة، كما كانت شواهدهم أصحّ الشواهد، ذلك أنهم جعلوا السماع الصحيح أساس القياس عندهم، فإذا وافق القياس الصحيح، كان ذلك الغاية



عندهم ليس فوقها غاية، وإذا خالف السماع الكثير القياس، رجّحوا جانب السماع على جانب القياس، إذ لا خير في قياس لا يؤيّده سماع (ص. 244).

#### ثانياً: منهج الكوفيين:

نشأت المدرسة الكوفية بعد أن تطورت المدرسة البصرية ووصلت إلى القمة في هذا التطور، ذلك لأن أقيستها وأصولها، وتعليقاتها استقرت ونضجت ونمت وقويت، فلما نشأت مدرسة الكوفة بعد ذلك، كانت مدرسة البصرة ينبوعاً لها، يمدّها بالنمو والحياة، وجاء أبو جعفر الرّؤاسي الذي درس في البصرة على يد عيسى بن عمر، ونبغ في الدراسات النحوية، وذهب إلى الكوفة ليذيع فيها علم البصرة، وتلمذ على يديه الكسائي والفراء، ثم أقبل الطلاب على علماء الكوفة يأخذون عنهم النحو، ويتلقون عليهم مسائله وأصوله، وأصبح للكوفيين منهج خاص، تكوّن بعد طول النظر، وكثرة الجدل وقد اعتمد منهجهم على الاستشهاد بلهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بلغتهم، وقد عاب عليهم البصريون بأنهم يأخذون اللغة عن أكلة الشوايز أي الألبان الثقيلة، وباعة الكواميخ وهي المخلات التي يشهى بها الطعام (السيوطي، د. ت).

اعتمد الكوفيون في منهجهم أيضاً على القياس النادر، لأنّ ما ورد من اللغة يعد قليلاً بالنسبة لما ضاع منها، مستدين إلى كلمة أبي عمرو بن العلاء في هذا حيث قال: " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافرأ لجاؤكم علم وشعر كثير " (ابن العلاء، كما ورد في السيوطي، د. ت، ص. 106).

واستشهدوا بالشعر العربي الجاهلي والإسلامي، فأشار ابن جني إلى أن الكوفيين علامون بأشعار العرب مطلعون عليها، وقال الأندلسي في شرح المفصل:

" الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين " (الأندلسي، كما ورد في السيوطي، د. ت، ص ص 423-424).

فالكوفيون من حيث السماع يعتدون بمختلف البيئات اللغوية، واللهجات التي يثبت عندهم صحتها وسلامتها وفصاحة عربيتها، سواء كانت لأعراب البوادي الذين أخذ عنهم البصريون واحتجوا بكلامهم من بين قبائل العرب، أم كانوا من عرب الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطيمة الذين غلط البصريون لغتهم ولحنوها ( أمين، 1998)، وليس يعني هذا أنّهم كانوا يتساهلون في قبول اللغات التي يعتمدون عليها في تعديد قواعدهم، فقد رفضوا بعض اللهجات واستهجنوا بعض اللغات ( مكرم، 1978).

احترم الكوفيون كل ما ورد عن العرب، وأجازوا أن يستعمل استعمالهم ولو كان مخالفاً للقواعد العامة، وجوزوا القياس عليه، وأنكروا على البصريين إهدارهم ما سموه غير فصيح من لهجات بعض القبائل، لأن ذلك يمثل بيئات لغوية حية، ومن ثم لم يهملوا شيئاً صح عندهم من كلام العرب مشهوراً فاشياً أو غير مشهور، يقول ابن درستويه: " كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو " ( السيوطي، د. ت، ص. 164).

وكان الكوفيون أوسع أفقاً في مجال القرآن والاستشهاد به من البصريين، فقبلوا كل ما جاء به القرآن الكريم مؤثرين في أحايين كثيرة عدم التأويل والتخريج، والأخذ بظواهر الآيات، وكان هذا المنهج سليماً لو أنّهم ساروا على نهجه وسلكوا في دربه في كل ما أوردوه من مسائل، ولكنهم مع الأسف لم يحكموا هذا المنهج في كل ما ورد من الآيات القرآنية، ذلك لأنّهم راعتهم الأقيسة البصرية، فنسجوا على منوالها واغترفوا من معينها، وخضعوا لسلطانها، في موضوعات عدة من المسائل النحوية، التي كان يجب أن تسكت فيها هذه المقاييس لتتنطق الشواهد القرآنية، لتكون الفيصل في هذه الموضوعات ( مكرم، 1978)، ولعل سبب ذلك يعود إلى أن مصدر الدراسة للكوفيين هو المذهب البصري الذي يقوم على القياس والمنطق في أكثر مسأله، كان الفراء وهو سيد نحاة الكوفة يحتج بقراءة الكسائي وحزمة

وابن سعود، ولكنه لا يصد عن قراءة الأمصار الأخرى، كقراءة أهل البصرة والمدينة ومكة والشام، ومن الأمثلة التي استشهد لها الكوفيون بالقرآن الكريم:

• «مَنْ» تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان عند الكوفيين، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى النَّفْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [القرآن الكريم، التوبة: 108]، فأدخل «من» على «أول يوم» وهو ظرف زمان (ابن الأنباري، 2002).

• الفعل الماضي يقع حالاً بدون قيد ولا شرط: ذهب الكوفيون إلى ذلك، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [القرآن الكريم، النساء: 90]، فحصرت فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره حضرة صدورهم، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً (ابن الأنباري، 2002).

ويعاب مذهب الكوفيين بكثرة القواعد الناتجة عنه، وهو محمود في تتبعهم لكل الروايات واستشهادهم بأغلب شعر جاهلين والمخضرمين والإسلاميين، واعتمادهم على القراءات القرآنية في تقعيد القواعد، وكان منهجهم أميل إلى السماع من البصريين، وذلك بسبب تأثرهم بالجو الذي عاشوا فيه، والذي كان همه الأول الرواية للشعر والحديث والأخبار والقراءات القرآنية، ولجأوا إلى الأدلة العقلية أحياناً، وهذا يعني ترددهم بين الدليل النقلى والدليل العقلي، وقل في مذهبهم التأويل والتقدير والإنكار واللجوء إلى الضرورة، بناء على اعتدادهم بالكثير من المرويات (صلاح، 2005).

### المبحث الثالث: أثر الإعراب على القراءات

#### أولاً: الإعراب لغةً واصطلاحاً:

الإعراب لغة: البيان والتغيير والتحسين، يقال: «أعرب عن حاجته»: إذا أبان عنها، والإعراب لغة: البيان وقد يصرحون بالأصل وهو في اللغة، ومعنى كلمة الإعراب، الإفصاح والإيضاح، ويقال: أعرب عما في ضميرك، أي «أبن» (ابن منظور، 1414هـ).

اصطلاحاً: على القول بأنه لفظي: هو أثر ظاهر أو مقدر يجليه العامل في آخر الكلمة، أو ما نزل منزلته. وعلى القول بأنه معنوي هو تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، وعليه كثير من المتأخرين، ويقول الجرجاني:

الإعراب حالة معقولة لا محسوسة، وإنما اختص الإعراب بالحرف الأخير، لأن العلامات الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية لا تحصل إلا بعد تمام الكلمة، ولأن الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد إقامة المدلول عليه، ولو جعل أولاً والحرف الأول لا يكون إلا متحركاً لم يعلم إعراب هو أم بناء.. وإنما لم يجعل وسطاً لأن بالوسط يعرف وزن الكلمة مع أن من الأسماء ما هو رباعي لا وسط فيه. ( كما ورد في أبو البقاء الحنفي، د. ت، ص. 143)

ويرادف الإعراب علم النحو، وأن مسألة الإعراب من أبرز وأهم مسائل النحو، حتى كاد مصطلح الإعراب أن يكون بديلاً عن مصطلح النحو، يقول الحموي (1994):  
" لقد اختلط مفهوم النحو والإعراب اختلاطاً بيّناً في كثير من كتب النحو واللغة حتى إن النحو يسمى إعراباً والإعراب نحواً.

الحقيقة أن الإعراب عنصر من عناصر النحو، فالنحو كل والإعراب بعض هذا الكل" (ص. 21).

#### ثانياً: نشأة اللغة والإعراب:

لا شك أن الفضل في نشأة اللغة الإنسانية، يرجع إلى المجتمع نفسه وإلى الحياة الاجتماعية، فلولا اجتماع الأفراد بعضهم مع بعض وحاجتهم إلى التعاون والتفاهم وتبادل الأفكار والتعبير عما يجول بالخواطر من معان ومدركات ما وجدت لغة ولا تعبير إرادي، ولاشك كذلك أن اللغة ظاهرة اجتماعية تنشأ كما ينشأ غيرها من الظواهر الاجتماعية، فتخلقها طبيعة الاجتماع، وتتبعث عن الحياة الجمعية، وما تقتضيه هذه الحياة من شؤون ( وافي، 2004)، وأن ظاهرة الإعراب تمثل قمة التطور اللغوي للغة، وقد تكونت أحكامه بالتدريج تبعاً للراقي الاجتماعي والحضاري للأمم، ثم كان عمل النحاة أن نقحو الأحكام والضوابط وجعلوها في شكل قواعد ( بو هادي، 2006).

ومن الثابت تاريخياً أن أقدم نص عربي معرب فصيح هو الشعر الجاهلي، الذي وصل في أكمل صورة، ولاشك أن هذه الصورة قد سبقتها صور أخرى للغة ناقصة أو بدائية، ولا بد أن تكون تلك الصورة هي آخر حلقة في سلسلة التطورات اللغوية، متضمنة الرقي الإعرابي، ويؤكد ذلك نزول القرآن الكريم باللغة العربية وبلسان عربي مبين، قال تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [القرآن الكريم، الشعراء: 195]، فلا يختار الله عز وجل لكلامه لغة ناقصة في حاجة إلى تطور وترقية، بل لا بد لها أن تكون قد بلغت درجة الرقي والكمال حتى تكون أهلاً لذلك، ومن هنا كان القرآن الكريم حجة وضابطاً للغة العربية فيما بعد ( بو هادي، 2006)، يعود الفضل في وضع حركات الإعراب لأبي الأسود

حين همّ ينقط القرآن فقال لكتابه: " إذا رأيتني قد فتحت شفتي فأنقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنةً فأنقط نقطتين" (أبو الأسود، كما ورد في الداني، 1407هـ، ص. 4).

فالفتح والضم والكسر حركات حسية وردت على لسان أبي الأسود، ويبدو أنها صارت مصطلحاً للدلالة على هذه الحركات، ولم يذكر السكون خلافاً لبعض النحاة المتأخرين، كالخضري في شرحه لابن عقيل (الخضري، 2003) والظاهر أن الناس تشابهت عليهم نقط الإعراب ونقط الإعجام، فأخذوا يبحثون عن طريقة أخرى لبيان الشكل الإعرابي، وينسب إلى الخليل الفراهيدي بأنه أبدل النقط بالعلامات الإعرابية المعروفة، منطلقاً من قيمة صوتية محضة، فالضمة من الواو، والفتحة من الألف، والكسرة من الياء، ثم فرق في المصطلحات بين علامات ما كان منوناً، وما لم يكن كذلك، فالرفع والنصب والخفض للدلالة على علامات ما كان منوناً، والضم والفتح والكسر علامات ما لم يكن منوناً، أما الجر فهو للكسرة الحاصلة من التقاء الساكنين، والجزم لما يقع في أواخر الأفعال المجزومة، والسكون لما يقع في أوسطها، والتوقيف لما يقع في آخر الأدوات (الخوازمي، د. ت).

ثالثاً: الصلة بين القراءات والإعراب، وأثر الإعراب على القراءات:

إنّ العلاقة بين القراءات والإعراب هي علاقة متينة منذ نشأتها، ويكفي أن النحويين الأوائل الذين بدأ النحو على أيديهم كانوا قراء، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس، والخليل، ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النحوية، ليلتئموا بين القراءات والعربية، بين ما سمعوا ورووا من القراءات، وبين ما رووا وسمعوا من كلام العرب (مكرم، 1978ب)، ويعتبر الباحث أن أثر الملائمة بين القراءات والعربية الأثر الأول للإعراب على القراءات القرآنية.

ولقد دفعت بعض المقاييس النحوية والإعراب النحاة لنقد بعض القراءات لمخالفتها لمقاييس الكسائي وسيبويه، وكأن هذه المقاييس تؤثر في لغات العرب جميعاً، وهذه التبعية لا تقوم على قانون محدد، والأمثلة على ذلك كثيرة: يقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 69]، ذهب أكثر النحاة إلى أن "أَيُّهُمْ" محلها النصب بـ"لننزعن"، ورفعها الخليل على الحكاية، وتقديره: ثم لننزعن من كل شيعه الذي يقال له أَيُّهُمْ (ابن الأنباري، د. ت).

وكان للإعراب دور كبير في بيان غريب الكلمات في القرآن الكريم، واحتمال أن تأتي الكلمة بأكثر من وجه إعراب ضمن الآية الواحدة، فقد جاء الفعل منصوباً، أو مجزوماً في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [القرآن الكريم، يونس: 88]، « فلا يؤمنوا » ممكن أن يكون الفعل مجزوماً ومن المحتمل أن يأتي منصوباً، والنصب أيضاً قد يأتي على وجهين: الأول أن يكون منصوباً لأنه معطوف على « ليضلوا عن سبيله»، والثاني منصوب على جواب الدعاء بالفاء بتقدير أن، والجزم على أنه دعاء عليهم ( ابن الأنباري، د. ت).

ورأى الباحث أنّ لاختلاف الإعراب أثر كبير في القراءات وفي التأثير في المسائل الفقهية ففي قوله تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [ المائدة: 6]، فمنهم من قرأ « وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ » بالنصب جعله عطفاً على الأول أي واغسلوا أرجلكم، ومن من قرأها بالخفض على الجوار، فالمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض، الغسل واجب على من قرأ بالنصب، على تقدير « واغسلوا أرجلكم » ( النحاس، 1421هـ).

ومن شروط القراءة الصحيحة ومقاييسها، موافقتها لوجه من وجوه العربية، وإذا اختلف أي شرط من شروط القراءة الصحيحة، أطلق عليه شاذة أو ضعيفة أو باطلة (الفارسي، 1993)، وبعد أن استقرت قواعد النحاة أضاف بعض العلماء شرطاً ثالثاً، وهو أن تكون موافقة للعربية، ولا شك في أن هذا الشرط متحقق في القراءات القرآنية لكن عدداً محدوداً جداً من الكلمات التي قرأها بعض القراء قراءة لا توافق القواعد اللغوية العامة، وعدّها بعض النحاة شاذة مخالفة لقياس العربية (ابن القدوري، 2003).

**المبحث الرابع: أثر القراءات على المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين.**

**أولاً: القراءات بين الكوفيين والبصريين:**

وجد الباحث أن البصريين لا يحتجون بالقراءات إلا نادراً، وهو منهجهم في النحو وفي تعويد القواعد، فلم يستشهدوا بآيات القرآن الكريم، فالذين يروون القراءات يتحرون الصدق والدقة عند قراءة آيات وسور القرآن الكريم، على حين فهم لا يبالون بالحرص في الشعر وغيره عندما تخونهم الذاكرة، أو ينسون شيئاً ما، أو أن يصلهم شيئاً فيه تحريف ( مكرم،

1978ب)، والسؤال الذي تردد في ذهن الباحث، كيف للنحاة البصريين أن يحتكموا لبيت شعر أو شطر بيت من شعر إعرابي، لا يعرف اسمه، ولم يُذكر له سند، ثم يرتابون في الأخذ بوجه من الأداء القرآني، ورد في القراءات القرآنية، له رواته ورجال اسناده؟ ويقول حبش (1999):

لا يختلف الكوفيون في أن القراءات محلّ احتجاج في اللغة، إن ثبتت رواية، ولكن دأب بعض نحاة البصرة على رفض الاستشهاد بالقراءات، ولكنني أعتقد أنهم في مثل هذه المسألة لا يخالفون، لإطباق القراء على جواز القراءة بها أولاً، ولأنها صيغة أداء، لا وجه نحو، وقد علمت مبلغ ما بذله أئمة القراءة لضبط صيغة الأداء، وهو ما لم يتحصل جزء جزئه لرواة الشعر وغيره إجماعاً. (ص. 373)

وأنكر ابن حزم مذهب من لم ير الاحتجاج بالقراءات بقوله: "من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً، ويتخذ مذهباً، ثم تعرض له الآية على خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها" (ابن حزم، كما ورد في الأفغاني، 1987، ص. 32).

وجد الباحث أن بعض النحاة البصريين قد طعنوا في بعض القراءات محتكمين بذلك إلى ما سنوه من قواعد ومقاييس، وهو سبب من أسباب تلحين بعض القراءات، فيعرضون القراءات على هذه القواعد والقوانين فإذا وافقت القراءة القاعدة قبلوها وإذا خالفت القاعدة ردوها ولحنوها وطعنوا فيها، ففي الآية الكريمة: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [القرآن الكريم، الأنعام: 137]، منع البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه فلحنوا قراءة ابن عامر: « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » بالفصل بين المضاف والمضاف إليه، حيث قرأ ابن عامر: « زين » مبنياً للمفعول، « قتل » مرفوعاً على مالم يسم فاعله، « أولادهم » نصباً على المفعول بالمصدر، « شركائهم » خفضاً على إضافة المصدر إليه فاعلاً، ويقول شهاب الدين ( د. ت): وهذه القراءة متواترة صحيحة، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة: أمّا علوُّ سنده فأنه قرأ على أبي الدرداء وواتله بن الأسقع وفضالة بن عبيد ومعاوية بن أبي سفيان والمغيرة المخزومي، ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه (ص. 162).

وقال ابن جني: " الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور كثير لكنه من ضرورة الشاعر " (ابن جني، كما ورد في سراج الدين، 1998، ص. 446).

وقال مكي ابن أبي طالب: " ومن قرأ هذه القراءة ونصب الأولاد، وخفض الشركاء، فيه قراءة بعيدة وقد رويت عن ابن عامر، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر" (مكي، كما ورد في سراج الدين، 1998، ص. 446).

والأمثلة على تلحين البصريين لبعض القراءات القرآنية كثيرة فقد منعوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار فلحنوا قراءة حمزة بجر «الأرحام» (الطويل، 1985) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [القرآن الكريم، النساء: 1]، ومنع البصريون إدغام الراء في اللام فلحنوا قراءة أبي عمرو بن العلاء بإدغام الراء في اللام (الرازي، 1420هـ) في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [القرآن الكريم، البقرة: 284]، ومنعوا التقاء الساكنين فلحنوا قراءة نافع بتسكين الياء من «محيائي» وصلاً (الأندلسي، 1422هـ) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [القرآن الكريم، الأنعام: 162]، ورأى الباحث أن هذا المنهج الذي انتهجه البصريون لا يرضي الكثير من العلماء، فرفضوا هذا المنهج، يقول الإمام الفخر:

" أنا شديد العجب من النحويين إذا وجد أحدهم بيتاً من الشعر، ولو كان قائله مجهولاً يجعله دليلاً على صحة القراءة، وفرح به، ولو جعل ورود القراءة دليلاً على صحته كان أولى" (الإمام الفخر كما ورد في الصفاقسي، 2004).

وجد صاحب الانتصاف أن ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية، بل تصحيح العربية بالقراءة، فالقراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى (عضيمة، د. ت).

### ثانياً: أثر القراءات على مسائل المنصوبات الخلفية التي وردت في كتاب الإنصاف:

اختلف البصريون والكوفيون في مسائل نحوية عديدة بسبب القراءات القرآنية التي قرأ بها القراء، ووجد الباحث أن هنالك بعض المسائل التي وردت في كتاب الإنصاف، والتي اختلفت فيها وجهة نظر الفريقين بسبب القراءات وتم دراستها من الناحية النحوية خلال البحث وهي:

1- **وقوع الماضي حالاً:** ذهب الكوفيون كما ذكر ابن الأنباري (2002) إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [القرآن الكريم، النساء: 90] فحصرت: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره: حصرة صدورهم، وذهب البصريون إلى

أنه لا يجوز أن يقع حالاً، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه "قَدْ" أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً، واحتجوا أنه لا يجوز أن يقع حالاً وذلك لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي أن لا يقوم مقامه، وأنه حتى يصلح أن يكون حالاً، يجب أن يقال فيه «الآن» أو «الساعة»، وقد خرّجوا هذه الآية على أربعة أوجه كما جاء عند ابن الأنباري (2002) :

أ- أن تكون صفة لـ«قوم» المجرور في بداية الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾ [القرآن الكريم، النساء: 90]

ب- أن تكون صفة لـ «قوم» مقدر، والتقدير: جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم، وبإجماع النحاة إذا وقع الماضي صفة لموصوف محذوف يجوز أن يكون حالاً.

ت- أن يكون خبراً بعد خبر، الأول: أو جاؤوكم، ثم أخبر بالثاني فقال: حصرت صدورهم.

ث- أن يدل على الدعاء، لا على الحال، مثل: ضيق الله صدورهم.

ويرى الباحث أن الدليل على صحة قول الكوفيين: قراءة من قرأ: «أو جاؤوكم حصرة صدورهم» وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم (مكرم، 1978)، وقرأ يعقوب الحضرمي «حصرة صدورهم» بالتثوين على أنه اسم منصوب منون، ويجوز أن يوقف عليه في هذه القراءة بالهاء، وعليه نصّ أبو العز، ونصّ على الوقف بالتاء ابن سوار (تاج الدين، 2004).

عرض الباحث أدلة الفريقين خلال مناقشة هذه المسألة، وقد وجد أن البصريين اعتمدوا على القياس والكوفيين اعتمدوا على السماع، والسماع يترجح على القياس، واستدل الكوفيون بعدد من الآيات القرآنية التي تدعم ما ذهبوا إليه، وهي كثيرة لا تحتاج إلى تقدير ولا تأويل (حامد، د. ت)، ومنها قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَنْوْمُنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدُثُونَ ﴾ [ القرآن الكريم، الشعراء: 111]، وقوله تعالى: ﴿ هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [ القرآن الكريم، يوسف: 65]، وأشار أبو حيان (1420هـ) إلى أن إضمار «قد» هو قول البصريين، وأما مذهب الكوفيين والأخفش هو أن الماضي يقع حالاً، ولا يحتاج إلى إضمار قد، وهو الصحيح، وهذا وقع كثيراً في كلام العرب كلام العرب، وعندما كثر وقوع الماضي حالاً في كلام العرب بدون وجود «قد» فتم القياس عليه.

ورأى الباحث أن الآيات القرآنية التي استدل بها الكوفيون كانت دليلاً قوياً على ترجيح رأي الكوفيين على رأي البصريين ورأي ابن الأنباري، وبذلك كان رأيه موافقاً للكوفيين في هذه المسألة.

2- إلا بمعنى أو: ذكر ابن الأنباري (2002) ذهاب الكوفيين إلى أن «إلا» تكون بمعنى الواو، وحجة الكوفيين قوله تعالى: ﴿لِنَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةً إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [القرآن الكريم، البقرة: 150]، أما البصريون فذهبوا إلى أنها لا تكون بمعنى الواو.

ويحتج الكوفيون بما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ «إلى الذين ظلموا» مخففاً يعني مع الذين ظلموا، وهذا عندهم في كتاب الله كثير، ويستدلون بقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [القرآن الكريم، النساء: 148]، أي ومن ظلم لا يحب الجهر بالسوء منه (الخزاعي، 1980).

ويؤكد ابن الأنباري بأن لا حجة للكوفيين في أن «إلا» بمعنى الواو، لأن الاستثناء هنا منقطع، وإلا بمعنى لكن، فلا حجة لهم في الآية، والمعنى: الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة (عضيمة، د. ت).

وخاطب ابن الأنباري (2002) الكوفيين في كتابه الإنصاف بأن قراءة من قرأ: «إلى الذين ظلموا منهم» بالتخفيف، بأن هذه القراءة إن صحت وسلم لهم ما ادّعوا تكون «إلى» بمعنى «مع»، وبذلك لا يكون لهم حجة بأن «إلا» تكون بمعنى الواو، لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى، وإذا اعتبروا هذا في القراءات وجدوا الاختلاف في معانيها كثيراً جداً، وهذا مما لا خلاف فيه، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ «إلى الذين» بالتخفيف بمعنى مع، وقراءة من قرأ إلى الذين بالتشديد بمعنى «لكن».

ولاحظ الباحث أن ابن الأنباري شكك بسند الرواية، لأن الكوفيين اعتمدوا على ما رواه ابن مجاهد عن بعض القراء، ولم يذكروا قارئاً من القراء المعروفين والمشهورين من القراء السبعة أو العشرة، وبذلك تعتبر هذه القراءة من القراءات الشاذة، والقراءات الشاذة يؤخذ ويعتد بها ولكن لا يقاس عليها (الخزاعي، 1980).

3- حاشي: ذهب الكوفيون إلى أن «حاشي» في الاستثناء في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [القرآن الكريم، يوسف: 31]، هو فعل ماضٍ لأنه يتصرف كقول النابغة «وما أحاشي»، وأن حرف الجر يتعلق به في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [القرآن الكريم، يوسف: 31]، تتعلق بالفعل حاشي، ولأن أكثر القراء قرأ «حَاشَ لِلَّهِ» بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف، فدل على أنه فعل، وحاشي عند البصريين هي حرف جر، وذهب المبرد إلى أنها حرف جر تارة وفعل تارة أخرى، والدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف، أنه لا يجوز دخول «ما» عليه، فلا يقال «ما حاشي زيداً» كما يقال «ما خلا زيداً، وما عدا عمراً»، ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز القول «ما

حاشى زيداً»، فلما لم يقولوا ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه، وهذا دليل عندهم أن الاسم يأتي بعد حاشى مجروراً (ابن الأنباري، 2002).

وقرأ أبو عمرو بن العلاء: «وقلن حاشا لله» بالألف، وقد ذكر اليزيدي حجته بأنه يقال حاشاك وحاشا لك، وليس أحد من العرب يقول حاشك ولا حاش لك، وقرأ باقي القراء: «حاش لله، وحجتهم على ذلك أنها مكتوبة في المصاحب بدون ألف (أبو زرعة، د. ت).

يرى الباحث من خلال دراسة هذه المسألة بأن جمهور النحويين رأوا أن «حاشا» تأتي فعلاً وحرفاً، لورود السماع فيه عند العرب نثراً ونظماً، وما ذهب إليه بعضهم بإنكار قراءة من أسقط الألف في «حاشا» فيه تعسف وإجحاف، فقد قرأ جميع القراء بإسقاطها عدا أبا العلاء، وبذلك أثرت القراءات القرآنية في هذه المسألة، وأكدت على صحة مخالفة الكوفيين للبصريين، وأسهمت في تقعيد أسس النحو للنحاة الكوفيين.

4- الناصب لخبر «ما» الحجازية: ذهب الكوفيون إلى أن «ما» في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر كما ذكر ابن الأنباري (2002)، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها"، وذلك في قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [القرآن الكريم، يوسف: 31]، وذكر السيوطي (د. ت) أن «ما» عند الكوفيين لا تعمل، وإنما انتصب خبرها -على قول البصريين- على حذف الجار، لأن أصل تركيبها في جملة «ما»: ما زيد بقائم، فلما حذف الباء نصب، قال الفراء (1980) في قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [القرآن الكريم، يوسف: 31]: "نصبت "بشراً" لأن الباء قد استعملت فيه، ولما جذفت الباء نصبت على ذلك" (ص. 42). غير أن ابن مالك (1990) ردّ عليهم ذلك بأن: "ما قالوه لا يصح، لأن الباء قد تدخل بعد "هل" وبعد "ما" المكفوفة بـ "إن" وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع" (ص. 372).

وقد ردّ العكبري (1995) تأويل الكوفيين لوجه النصب بنزع الخافض، لأن حروف الجر أصل في التركيب، وهنا ليست كذلك، ويقول القطان (د. ت):

الاختلاف في وجوه الإعراب، كقوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [القرآن الكريم، يوسف: 31]، قرأ الجمهور بالنصب، على أن «ما» عاملة عمل «ليس» وهي لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن، وقرأ ابن مسعود: «مَا هَذَا بَشَرًا» بالرفع، على لغة بني تميم، فأنهم لا يعملون «ما» عمل «ليس» (ص. 159).

5- نصب «إن» المخففة للاسم والخلاف فيه: ذهب الكوفيون إلى أنّ «إن» المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل كما جاء عند ابن الأنباري (2002)، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [القرآن الكريم، هود: 111].

وجد الباحث أنّ: «إنّ كلاً لَمَّا» يوجد فيها ثمانى قراءات، خمس قراءات متوافقة مع جمهور القراء كما ذكر ابن النحاس (1421هـ)، حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بتشديد «إنّ» وتخفيف «لما»، وقرأ عاصم بتخفيف «إنّ» وتشديد «لَمَّا»، وقرأ نافع بتخفيفهما جميعاً، وقد قرأ كل من أبي جعفر وشيبة وحزمة وهو المعروف من قراءة الأعمش بتشديدهما جميعاً، وقرأ الزهري بتشديد «لَمَّا»، والتتوين، فهذه خمس قراءات، وروي عن الأعمش بتخفيف «إن» ورفع «كل» وتشديد «لَمَّا».

ويؤكد ابن الأنباري (2002) بأن الدليل على صحة البصريين في الإعمال هو في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف «إن» وتشديد «لَمَّا»، وقال أبو جعفر النحاس (1421هـ): " وأنكر الكسائي أن تخفّف «إن» وتعمل وقال: ما أدري على أي شيء قرأ وإن كلاً، وقال الفراء: نصب كلاً بقوله: لنوقينهم، وهذا من كثير الغلط" (ص. 185).

ووجد الباحث أن الإعمال هو مذهب أغلب البصريين، وهو رأي الأخفش الأوسط (1990)، وأن سيبويه (1988) يقيسها على «كأن» المخففة وأنشد لذلك: وَصَدْرٍ مُّشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ تَدْيِيهَ حُقَّانٍ وقد عملت «كأن» مع تخفيفها، وأضمر اسمها عنده، لأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذِفَ من نفسه شيء لم يغير عمله (سيبويه، 1988)، والتقدير: كأنه ثدياه حقان، فرفع الاسم " ثدياه" على أنه مبتدأ، والجملة منه ومن خبره هي خبر كأن (ابن السراج، 1988)، وأجاز ذلك الأخفش الأوسط (1990)، وأيد أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله البصريون (العكبري، 1976).

6- حكم المضارع بعد الفاء: ذكر ابن الأنباري (2002) أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء -التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض- ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القرآن الكريم، الأنعام: 27]، في قراءة عبدالله بالفاء «نرد فلا نكذب بآيات ربنا»، يقول الفراء (1980): " فمن قرأها كذلك جاز النصب على الجواب، والرفع على

الاستئناف، أي فلسنا نكذب، وفي قراءتنا بالواو، فالرفع في قراءتنا أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف كقولك: لا يسعني شيء ويضيق عنك" (ص. 276).

وقرأ حفص وحمزة ويعقوب بنصب الباء والنون منهما، وقرأ ابن عامر برفع الأول ونصب الثاني، والباقون برفعهما، فالنصب فيهما على أنهما جواب التمني بالواو، ورفع «نكذب» ونصب «نكون»، والرفع على العطف على «نرد»، فيكون داخلاً في التمني بمعنى النصب، أو على الاستئناف، فلا يدخل في التمني، ونصب «نكون» على جواب التمني، فيكون داخلاً في التمني (عضيمة، د. ت)، ووجد الباحث أن الفاء عند جمهور النحاة عاطفة، والفعل المضارع منصوب بإضمار أن عندهم، ومنهم: الخليل وسيبويه (1988) والأخفش (1990)، والمبرد (1966)، والزجاج (1988)، وابن السراج (1988)، وعمامة متأخري النحاة (أبو حيان، 1998).

### الخلاصة والاستنتاجات:

الخلاصة: تناول هذا البحث القراءات القرآنية، وعلاقتها بالنحو والإعراب، وأثرها في تأسيس النحو وتعميد القواعد، وتأثيرها على مسائل المنصوبات الخلافية التي عرضها أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، واعتمد الباحث المنهج الوصفي والاستنتاجي في دراسة هذه الدراسة، واقتضت طبيعة هذا البحث أن تكون في أربعة مباحث يسبقهما مقدمة، ويتلوها خاتمة وفهارس

النتائج: تم الوصول في نهاية هذا البحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

- 1- وجد الباحث أن النحو كان وليد التفكير في قراءة القرآن الكريم، لأن أوائل النحاة كانوا من القراء، أو من عنوا بالدراسات القرآنية.
- 2- رأى الباحث أن صلة علم النحو بالقراءات علاقة وثيقة، والعلماء قد انتبهوا منذ وقت مبكر إلى ضرورة التوافق بين القراءة المروية والقاعدة النحوية، ولكنهم اختلفوا في تطبيق هذه المعادلة، فرأى بعضهم أن القاعدة النحوية

هي المرجع المعتمد والأساس الذي يرد إليه كل خلاف، فما وافقه هو الصواب، وما خالفه فلحن إلا للضرورة الشعرية وغيرها.

3- رأى الباحث أن منهج البصريين في الدراسة النحوية منهج تعوزه الدقة وينقصه الكمال، وذلك لأن المصدر الأول عندهم هو القبائل البدوية التي ابتعدت عن المؤثرات الأجنبية، وحصر اللغة العربية في سلامة بنائها، وصحة تراكيبها، ومتانة عباراتها، في قبائل معينة بجانب الصواب، وابتعدت عن الحكمة.

4- ورأى الباحث أنّ لاختلاف الإعراب أثر كبير في القراءات وفي التأثير في المسائل الفقهية.

5- وجد الباحث أن البصريين لا يحتجون بالقراءات إلا نادراً، وهو منهجهم في النحو وفي تعديد القواعد، فلم يستشهدوا بآيات القرآن الكريم.

6- وجد الباحث أن بعض النحاة البصريين قد طعنوا في بعض القراءات محتكمين بذلك إلى ما سنوه من قواعد ومقاييس، وهو سبب من أسباب تلحين بعض القراءات، فيعرضون القراءات على هذه القواعد والقوانين فإذا وافقت القراءة القاعدة قبلوها وإذا خالفت القاعدة ردوها ولحنوها وطعنوا فيها.

7- وجد الباحث أنّ منهج الكوفيين قد يكون الأفضل في القراءات القرآنية من منهج البصريين، لأن الاعتماد على القراءات القرآنية في الاستشهاد يقوي اللغة، ويمدها بمفردات وأساليب جديدة، حيث لم يبتعد الكوفيون عن القراءات والاعتماد عليها في تعديد قواعدهم، ولم يتحفظوا عليها كما تحفظ البصريون، لأنهم وجدوا أن القراءات سندها الرواية، لذلك فهي أقوى من الشعر وغيره في مجال الاستشهاد، وبذلك وجدوا في القراءات أيضاً الأساس في تصحيح الكلام سواء وافقت المقياس أم خالفته

#### التوصيات والاقتراحات:

يوصى الباحث الإخوة الباحثين في دراسة الخلافات النحوية أن يواصلوا البحث في النقاط والنتائج التي ذكرها للوصول إلى نتائج أفضل، وإعادة اخضاع المسائل النحوية التي وقع فيها الخلاف لمقياس القرآن الكريم والقراءات القرآنية، لدورهما الكبير والأساسي في الوصول إلى ترجيح قول على آخر والابتعاد عن الشواهد الشعرية غير المعروف قائلها.

## فهرس المراجع

- ابن الأنباري، (1957). الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في النحو. تح: سعيد الأفغاني. دمشق. دار الفكر.
- ابن الأنباري، (1985). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ط3. الزرقاء. مكتبة المنار.
- ابن الأنباري، (2002). كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف. تح: د. جودة مبروك. القاهرة. مكتبة الخانجي.
- ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن. تح: طه طه. إيران. انتشارات الهجرة. د. ت.
- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر. تح: علي محمد الضباع. المطبعة التجارية الكبرى. د. ت.
- ابن السراج، محمد بن السري. (1988). الأصول في النحو. تح: عبد الحسين الفتلي. ط3. بيروت. مؤسسة الرسالة.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. الجزء الرابع. تح: محمد محي الدين عبد الحميد. ط20. القاهرة. دار التراث.
- الأفغاني، سعيد. (1987). في أصول النحو. بيروت. المكتب الإسلامي
- ابن قنوري، غانم. (20003). محاضرات في علوم القرآن. عمان. دار عمار.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990). شرح تسهيل الفوائد. تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. مصر. هجر للطباعة والنشر.
- ابن منظور، (1414) محمد بن مكرم بن منظور. لسان العرب. تح: عبد الله الكبير. القاهرة. دار المعارف. د.ت.
- أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني. الكلبيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تح: عدنان درويش. بيروت. مؤسسة الرسالة. د. ت.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي. (1420هـ). البحر المحيط في التفسير. تح: صدقي محمد جميل. بيروت. دار الفكر.
- أبو حيان، (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تح: رجب محمد. القاهرة. مكتبة الخانجي.

- أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد. حجة القراءات. تح: سعيد الأفغاني. دار الرسالة. د. ت.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي. (1990). معاني القرآن للأخفش. تح: هدى محمود قراة. القاهرة. مكتبة الخانجي.
- الأندلسي، عبد الحق بن غالب. (1422هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تح: عبد السلام عبد الشافي محمد. بيروت. دار الكتب العلمية.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي. (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تح: عبد السلام محمد هارون. القاهرة. مكتبة الخانجي.
- بو هادي، عابد. (2006). القراءات القرآنية والإعراب. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة السانبا. وهران.
- تاج الدين، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه المقرئ. (2004). الكنز في القراءات العشر. المجلد الثاني. تح: خالد المشهداني. القاهرة. مكتبة الثقافة الدينية.
- حبش، محمد. (1999). القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية. دمشق. دار الفكر.
- الخزاعي، رقية محمد صالح. (1980). القراءات السبع والاستشهاد بها. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- الخضري، (2003). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. ضبط: يوسف الرفاعي. بيروت. دار الفكر.
- الخوارزمي، محمد بن أحمد. مفاتيح العلوم. تح: إبراهيم أبياري. دار الكتاب العربي. د. ت.
- الداني، عثمان بن سعيد. (1407هـ). المحكم في نقط المصاحف. تح: عزة حسين. ط2. دمشق. دار الفكر.
- الرازي، محمد بن عمر. (1420هـ). التفسير الكبير. ط3، بيروت. دار إحياء التراث العربي.
- الرافعي، مصطفى صادق بن عبد الرزاق. (2000). تاريخ آداب العرب. بيروت. دار الكتب العلمية.
- الزمخشري، محمود بن عمرو. (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الجزء الثاني. ط3. بيروت. دار الكتاب العربي.
- سراج الدين، عمر بن علي الحنبلي. (1998). اللباب في علوم الكتاب. المجلد الثالث والثامن، تح: عادل عبد الموجود. بيروت. دار الكتب العلمية.
- سيبويه، (1988م). الكتاب. تح: عبد السلام هارون. ط3. القاهرة. مكتبة الخانجي.
- السيد، عبد الرحمن. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها. مصر. دار المعارف. د. ت.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1989). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تح: أحمد شمس الدين. منشورات محمد علي بيضون. بيروت. دار الكتب العلمية.

- السيوطي، (2006). الاقتراح في أصول النحو. تح: عبد الحكيم عطية. ط2. البيروني.
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تح: عبد الحميد هنداوي. مصر. المكتبة التوقيفية. د. ت.
- شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. المجلد الخامس. د. ت. تح: أحمد محمد الخراط. دمشق. دار القلم.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (1414هـ). فتح القدير. الجزء الثاني. دمشق. دار ابن كثير.
- الصفافسي، علي بن محمد بن سالم. (2004). غيث النفع في القراءات السبع. تح: أحمد محمود عبد السميع، بيروت. دار الكتب العلمية.
- شعبان، صلاح. (2005). موقف النحاة من القراءات القرآنية. القاهرة. دار غريب.
- ضيف، شوقي. (1992). المدارس النحوية. ط7. دمشق. دار المعارف.
- الطنطاوي، محمد. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. ط2. القاهرة. دار المعارف. د. ت.
- الطويل، السيد رزق. (1985). مدخل في علوم القراءات. المكتبة الفيصلية.
- عضيمة، محمد عبد الخالق. دراسات لأسلوب القرآن الكريم. القاهرة. دار الحديث. د. ت.
- العكبري، عبد الله بن الحسين. (1976). التبيان في إعراب القرآن. تح: علي البجاوي. بيروت. دار الشام للتراث.
- العكبري، (1995). اللباب في علل البناء والإعراب. المجلد الأول والثاني. تح: غازي مختار طليمات. بيروت. دار الفكر المعاصر.
- الفارسي، الحسن بن أحمد. (1991). التعليقة على كتاب سيويه. تح: عوض القوزي. القاهرة. الأمانة.
- الفراء، يحيى بن زياد. (1980). معاني القرآن. تح: محمد النجار. بيروت. عالم الكتب.
- القطان، مناع بن خليل. (2000). مباحث في علوم القرآن. ط3. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- القطان، مباحث في علوم القرآن. ط7. القاهرة. مكتبة وهيبة. د. ت.
- اللبدي، محمد نجيب. (1398هـ). إثر القرآن والقراءات في النحو العربي. بيروت. دار الكتب الثقافية.
- المبرد، محمد بن يزيد. (1966). المقنضب. المجلد الثاني والرابع. تح: محمد عبد الخالق عزيمة. بيروت. عالم الكتب.
- محجوب، صالح. (2009). موقف النحاة من القراءات. ماليزيا. مجلة الدراسات اللغوية. العدد الأول.
- المخزومي، مهدي. (1958م). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو. ط2. القاهرة. مكتبة مصطفى البابي الحلبي.



- مذكور، إبراهيم. (1952، 10 يونيو). منطق أرسطو والنحو العربي. المجلد 23. مجلة الأزهر.
- مكرم، عبد العال. (1978أ). القرآن الكريم وأثره على الدراسات النحوية. ط2. الكويت. مؤسسة علي الصباح.
- مكرم، عبد العال. (1978ب). أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية. الكويت. مؤسسة علي الصباح.
- النحاس، أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل. (1421هـ). إعراب القرآن. المجلد الثاني. منشورات محمد علي بيضون. بيروت. دار الكتب العلمية.
- وافى، علي عبد الواحد. (2004). علم اللغة. ط9. القاهرة. نهضة مصر للطباعة.
- الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، (2000م)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية.